مقدمة عن الإدارة
في مصر الفرعونية

مقدمة عن الإدارة في مصر الفرعونية

كانت السلطة الحكومية في مصر تتكون من الملك والوزير وموظفو البلاط والإدارات المحلية، وكان هذا قائماً على أساس مركزية القرار، كانت سلطة الملك في التنظيم العام لأمور الدولة، وإنجاز مشروعات عامة، والهيمنة على شئون العلاقة الخارجية، ومصر نظراً لوضعها الجغرافي تحتاج إلى إدارة دقيقة، حيث وادي النيل الذي يمتد على مسافة ألف كيلومتر تقريباً، وفي المقابل الدلتا عبارة عن مساحة شاسعة تتخللها جداول المياه وتظهر فيها المستنقعات، فكان من الضروري وجود إدارة قوية للحفاظ على السلطة المركزية[١].

في عصر الوحدة والتأسيس تولى الملك نعارمر شئون الدولة الموحدة فتأسست بذلك الدولة المصرية، وكانت مصر قبل الوحدة مؤلفة من عدة ولايات صغيرة يحكم كلا منها أمير مستقل ثم بعد ذلك تكونت من مملكتين إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب، وأخذت النظم السياسة تتطور، وأخذت قوة السلطان تتجمع في يد حاكمها، ومن هنا أصبح المجتمع يملك سلطة مركزية قوية[٢] (شكل ١، ٢).

ومما لاشك فيه وجود أسس شكلت الطابع العام لهذا النظام وهى:

---

(1) James, T. G. H., L'peuplePharaon Culture, Societe et Vie Avotidenne, De Langlais par Paul Contutria, Paris, 1988, p. 52;

- Redford, D. B., The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt, vol. I, New York, 2001, p. 13;
- عبد المنعم عبد الحليم سيد، حضارة مصر الفرعونية دراسة تحليلية مقارنة في نشأة وتطور الحكم والعقائد والفن، ج ١، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ١.

(2)Grimal, N., Histoire de L'egypteAncienne, Paris, 1988, p. 43.

أولاً: فكرة الملكية المؤلهة، ثانياً: مركزية قوية وتنسب إلى الملك، ثالثاً: ثنائية شكلية أسبغت على الإدارات الحكومية، ربما يكون للحفاظ على التقاليد القديمةق مثل توحيد القطرين، رابعاً: ونظام لحكم الإقليم: ويدور حول شئون الري وكان حاكم الإقليم يلقب بلقب المشرف على حفر الترع ، وكانت مصر أول بلد ساد فيها نظام الملكية في حكومة مركزية تهدف إلى إدارة المصلحة المشتركة بين الناس جميعاً، وهذا نتيجة تقدير المصري للنيل لأنه هو سبب وحده بلاده وقوتها في الإدارة والحكومة المركزية[1].

ولذلك أصبح نظام الحكم والإدارة في العصر الثينى (عصر الوحدة والتأسيس) أساساً لكل التنظيمات الإدارية الكبيرة التي أعقبتها في العصر الفرعوني.

ويبدو إن الشكل الهرمي الذي ميز مقابر ملوك الدولة القديمة كان معبراً عن وجود نظام إداري قوى، ووجود الرمزية الملكية وهى الوادجيت التي كانت توجد أعلى جبين الملك ترمز للقوة في تدميرها لأعداء الملك وتعبر عن الإدارة والحكم القوي وارتداء الملك لمجموعة من التيجان مثل التاج الأحمر وهو يرمز للشمال والأبيض للجنوب والمزدوج وهو الشمال والجنوب معاً، والتاج الأزرق للحرب، وكذلك الألقاب الملكية

---

(١)عبد المنعم عبد الحليم السيد، المرجع السابق، ص ٣٤؛

- محمد بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية، ج ٢، مصر والشرق الأدنى القديم (٥)، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٥٣.

الخمسة وهم اللقب الحوري، النبتى، النسوبيتى، حورس الذهبى، وابن رع،وهذا دليل على مركزية الحكم والإدارة[١] (شكل ٣- ٤).

ظهرت وظيفة الوزير بعد الملك في الجانب الإداري فكان يسمى بـ TATY ( ) وظهرت هذه الوظيفة في الدولة القديمة، وتتناول ثلاثة مجالات رئيسية وهي حماية القانون ورئاسة القضاء والأجهزة الحكومية والإدارية في الدولة، وقد زادت اختصاصات الوزير مع نهاية الدولة القديمة وهذا يدل على بداية ضعف الإدارة المركزية، وانهيار سلطة الفرعون[٢].

ونتيجة لزيادة نفوذ كبار الموظفين امتدت اختصاصات الوزير إلى كافة مرافق الدولة، فأصبحت تعرض عليه أمور الدولة ثم يعرضها على الفرعون وأصبح محافظاً للعاصمة، ورئيساً للبلاط والديوان، وكان يعاونه مجلس استشاري ويتكون من "عظماء عشرة الوجه القبلى" و"رمج شمعو" ( )، وفي نهاية عصر الانتقال الثاني وبداية الدولة الحديثة، أصبح هناك وزارة لمصر العليا ومقرها طيبة، ووزارة لشمال الصعيد والدلتا مقرها منف[٣] (شكل رقم ٥، ٦).

---

(١) عبد العزيز صالح، وجمال الدين مختار، ومحمد إبراهيم بكر وآخرون، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر القديمة، تاريخ المصريين، الناشر عبد العظيم رمضان، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٥٣؛

- Morkot, G. R., The Egyptian An Introduction, Routledge, London, 2005, p. 153;
- Gandloch's, Egyptian Royal Ideology, The Spiritual Foundation of the Egyptian State, JEA, vol. 84, London, 1998, pp. 237- 238.

(2)James, T. G. H., op. cit., p. 54;

- Redford, D. B., op. cit., p. 13.

(٣)ت. ج. جيمز، الحياة أيام الفراعنة، مشاهد من الحياة في مصر القديمة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٢؛

- Steindorff, G. C. K., When Egypt Ruled the East, Paris, 1982, p.54.

أما بالنسبة للألقاب الإدارية التابعة للوزير لقب TATY ( )، وهذا اللقب يدل على الواجهة الإدارية الخاصة بعمل الوزير، ويمكن أن يكون متصل باللقب (TT) ( ) الذي وجد على لوحة الملك نعارمر.

وأيضاً لقب IRI-XT( ) وكان يشير إلى الجاه والمال اولمكانة التي يحتلها الوزير إدارياً[1].

أما ثالث عناصر النظام الإداري وهو حكام الأقاليم الذين ارتبطت وظيفتهم من حيث النشأة بالأساس البيئي (ألتقسيم الجغرافي) إذا كان لابد من وجود ممثل للإدارة المركزية لكل إقليم وهم حوالى اثنين وأربعين إقليم (اثنى وعشرون في مصر العليا وعشرون في مصر السفلى)، ووظيفتهم الإشراف على شئون الزراعة والري وإقرار الأمن وتحصيل الضرائب واستصلاح الأراضى[2].

وهناك ألقاب كانت متصلة بإدارة الأقاليم مثل AD-MR ( ) وهي في رأي الباحثين تعني التحكم في كل ما هو موجود داخل أرض الإقليم، والمشرف على حفر

---

(1) Wilkinson, Early Dynastic Egypt, op. cit., pp. 138- 139;
- Prienne, J., Histoire de La civilized de L'EgyptAncienne, Bruxelles, 1967, p. 32.

(٢)ت.ج. جيمز، الحياة أيام الفراعنة مشاهد من الحياة في مصر القديمة، المرجع السابق، ص ٥٢؛
- رمضان عبده على، حضارة مصر القديمة منذ أقدم العصور حتى نهاية عصور الأسرات الوطنية، تقديم زاهى حواس، ج ١، نحو وعي حضارى معاصر، مشروع المائة كتاب ٤١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٨٥.

القنوات، ولقب (HRI-). وتعنى المتحكم أو المسيطر، ولقب (WDA) وهي بمعنى ممارسة أنشطة كثيرة مع القوة والقيام بالعمليات الكثيرة في الولاية، ولقب (HATI-A) بمعنى حاكم الإقليم.

كما ظهرت ألقاب أخرى في النصف الثاني من حكم الملك بيبي الثانى (آخر ملوك الأسرة السادسة) مثل لقب (IMI-RA-SMA) "المشرف على مصر العليا"، و (IMI-RA-SNWTI.) "المشرف على الشونتين، و (HQAHWT) حاكم الولاية أو المقاطعة، ..... إلخ. مما أدى إلى اضطراب سلطة الملك إدارياً مع نهاية الدولة القديمة[١].

كما ظهر لقب "ابن الملك في كوش" وكان يحكم بلاد النوبة، وكان من اختصاصه تصريف الشئون الإدارية، والإشراف على المسائل القضائية والمالية[٢].

ومع تطور الجهاز الإداري في مصر الفرعونية، والتعدد في الاختصاصات ظهرت الإدارات التي ميزتها مسميات مختلفة فضلاً عن تميز العاملين بألقاب تدل على نوعية المهام وهي مثل أولاً "إدارة الهيئات الملكية" وهي تعنى كل ما يرتبط بالوظيفة

---

(1)Wilkinson, Early Dynastic Egypt, op. cit., pp. 122- 3;

- Kanawati, N., Governmental Reforms in Old Kingdom Egypt, London, 1980, p. 90.

(٢)سليم حسن، مصر القديمة السيادة العالمية والتوحيد، ج ٥، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٦٣؛

- Hornung, E., op. cit., p. 124.

الملكية مباشرة من الناحية الإدارية، كما كانت لها فروع بالأقاليم وكانت تتضمن الإدارات التالية "أربع إدارات":

أولاً: إدارة التسجيل والأختام (بر- خر- ختم):

ويكتب في اسمها شكل ختم وهي تقوم بتسجيل الوثائق الخاصة بالأملاك والبيع والشراء والوصايا، وكن كبار موظفيها لهم ألقاب "حامل ختم الوجه القبلى"، "حامل ختم الوجه البحري" وتقوم بتحرير العقود والقضايا والضرائب، وإعطائها صفة رسمية.

ثانياً: إدارة الوثائق الملكية (بر-ع-نيسو): 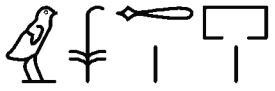

وتقوم بتسجيل ونسخ كافة المراسيم والقرارات الخاصة بالتعيينات أو مخصصات المعابد ويتم توزيعها على معابد مصر كلها وكان مشرفوها من كبار موظفي الدولة ويترأسهم "مدير كتاب الوثائق الملكية" وهو من أعضاء مجلس العشرة وترتبط بتلك الإدارة إدارة خاصة بالمحفوظات والنسخ في الصعيد والدلتا ويتم حفظ النسخ الأصلية في العاصمة[1].

ثالثاً: إدارة الهبات الملكية: وتقوم بتنفيذ الأوامر الملكية الخاصة بالإنعام على أحد الموظفين ومكافآتهم ليس فقط بالهدايا العينية، ولكن بتهيئة مقابرهم للحياة الأخروية أيضاً، وتقوم بتقديم القرابين والتقدمات في مقابر عدد كبير من الموظفين، وكان يطلق عليها (بر-حرى-وجب) (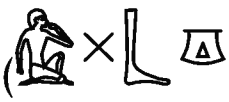) وملحق بها موظفين وعمال.

---

(١)باهور لبيب، المرجع السابق، ص ٢٠؛

- عبد المنعم عبد الحليم سيد، المرجع السابق، ص ٥٦.

رابعاً: إدارة المباني والأشغال: وكان يشرف عليها الوزير وله لقب "مدير كل الأشغال" ولم تكن مزدوجة، وهي تهتم بالمباني والإنشاءات العامة وأيضاً بالإشراف على بعثات المناجم والمحاجر، وعمليات تأمينها(١).

إدارة الأعمال الزراعية (مصلحة الحقول) وهي من الإدارات الاقتصادية المهمة والتي تنقسم إلى إدارة للمواشي ويعاونهم "كاتب الحقول" حيث يقومون بالإشراف على نوعين من الأراضى الأولى "الأراضى الخصبة" والثانية وهي "الأراضى الهامشية" وكان يرتبط بهذه الإدارة "إدارة بيت المال" المنوطة بتوفير مياه الرى للأراضى.

إدارة الخزانة: (بيت المال الأبيض): وقد سمى أيضاً بيت الفضة وهو (بر- حج) ( ) وقد اتسمت هذه الإدارة بالازدواجية إذ أطلق على فرعيها بيت مال الجنوب، وبيت مال الشمال، وتلك الازدواجية ربما تيسر إشراف موارد البلاد، وثانيها الحرص على تأكيد شخصية البلاد الاسمية أو ربما للإبقاء على هذا الوضع الذي ترجع جذوره لما قبل الوحدة، وكانت هذه الإدارة تتبع الوزير ويرأس كل بيت فيها مشرف يتبعه عدة مفتشين على فروع الأقاليم وتقوم بحصر الموارد الخاصة بالإدارتين وهم بيت الذهب وتجمع فيها موارد المناجم والجزى، وغيرها، والثانية بيت الشونة ومواردها عبارة عن الضرائب المدفوعة غلالاً والتى تخزن بواسطة موظفين مشرفين عليها(٢).

---

(١)رمضان عبده على، المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٢)عبد المنعم عبد الحليم سيد، المرجع السابق، ص ٥٦- ٥٧.

إدارة النسخ والمحفوظات (بر-سش-عا) ( )

وكانت مزدوجة أيضاً ووظيفتها نسخ العقود التي تحررها إدارة السجلات وحفظ الملفات الخاصة بحقوق الأفراد وأملاكهم وعقاراتهم، وكانت تودع فيه العقود المسجلة ومديرها يحمل لقب مدير كتاب السجلات (إمراسش عا) ( ) وكان الوزير يديرها.

إدارة المناجم والتعدين: وهى التى تنظم معها جماعات من قوات الجيش لتأمينها.

إدارة السودان: عين عليها حاكماً أطلق عليه لقب "ابن الملك" وهو حاكم بلاد النوبة وكان "نائب الفرعون في كوش" وقد أنشأت هذه الوظيفة في عهد "أمنحتب الأول" وبقيت حتى عهد الأسرة الحادية والعشرين، وقد كان آخر من لقب بهذا اللقب "بى عنخى" ابن حريحور وقد جدد هذا اللقب في عهد الأسرة الثالثة والعشرين وذلك عندما تقلده موظف يدعى "أوسركون عنخ"(١).

الإدارات المختصة: لم نتعرف من النصوص على هذه الإدارات المختصة بمسائل التعداد إلا اعتباراً من الدولة الوسطى وقد وجد "إدارات تقييم الرجال" (PRWHSBWRMT) وكانت خاضعة لإشراف "مديرين" أو "كتبة حسابات" وقد اختلف الإطار الذى يضم هذه الإدارات من وثيقة لأخرى فأحياناً يكون القصر الملكى وأحياناً يكون الجيش أو الإقليم أو أملاك آمون وفي

---

(١)عبد المنعم عبد الحليم سيد، المرجع السابق، ص ٥٦- ٥٧؛

- Steindorff, G., op. cit., p. 91.

نهاية الدولة الوسطى وجدت إدارة أخرى كانت لها علاقة بإدارة التعداد كانت تسمى "مكتب التخديم"، وهو عبارة عن مكتب في طيبة وآخر في اللشت وتقوم بأعمال التموين بالمواد الغذائية، وتوفير الأيدى العاملة للمؤسسات والأفراد، ولها الحق في النظر في جميع أعمال نقل الخدم، واعتباراً من الدولة الحديثة أصبح الملك أو وزيره هو الذى يرأس من حيث المبدأ أعمال التعداد، وكان مكتب الوزير هو الذى تتركز فيه البيانات[1].

الإدارة الرئيسية للعدل (HWTY-WRTY)

وهي عبارة عن مصلحة للعدل كباقي المصالح الحكومية ولها مركز رئيسي وكان في كل مقاطعة محكمة يرأسها حاكم المقاطعة، وكان يوجد في مقر الإدارة الرئيسية مصلحة قائمة بذاتها مكلفة بإدارة العدالة في البلاد على رأسها أحد أعضاء مجلس العشرة العظماء، حيث إن "ورخو" الذى عاش في عهد الملك "وسركاف" (من ملوك الأسرة الخامسة) كان "رئيس كتاب ومشرفاً على الشكاوى" وكان يلقب بأنه "قاضي وكاتب أول للمحكمة المزدوجة" على أنه يلاحظ منذ الأسرة الخامسة أن كل مصلحة من مصالح الحكومة المزدوجة أي أن السلطة الإدارية كانت تمتد على الوجهين القبلى والبحرى، ولابد لذلك أن تكون "حتى وترى" المحكمة المزدوجة وهي المقر الرئيسي لإدارة كل محاكم مصر.

وإدارة العرائض أو الشكاوى (SPR) وتشمل الإدارة القضائية إدارة قلم كتاب المحكمة، وقد كانت كل قضية تقدم للمحكمة بعريضة "سبر" ( )

---

(١)جونيفييف هوسون، ودومينيك فالبيل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد الدهان، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١١١، ١١٣.

والموظفون المكلفون بتسليم هذه العرائض يلقبون "المشرفين على العرائض" "IRI-SPR" وكانوا تحت إدارة رئيس الكتاب، والمشرف على العرائض(١).

(1)Edgerton, F. W., The Government and the Governed in the Egyptian Empire, JNES, vol. VI, London, 1947, p. 155.